قانون الأسرة في السياقات الإسلامية
دوافع واستراتيجيات التغيير

كاساندرا بالشن

لطالما كان قانون الأسرة أحد أكثر الموضوعات المثيرة للجدل على المستويين السياسي والاجتماعي في السياقات الإسلامية في الوقت المعاصر. ولهذا الأمر جوانب إيجابية وسلبية على حد سواء. فعلى صعيد، أفسح هذا الحديث المجال أمام إمكانية مناقشة الأمور وعلاقات القوى التي كانت تعتبر فيما سبق مسائل قاصرة على المجال الخاص. وعلى الصعيد الآخر، تعرضت استقلالية النساء في بعض الأحيان للتهديد في مجال يمثل الحلقة الأساسية لتحقيق والاستمتاع بحقوقهن في كل مناحي حياتهن. وفي حين كانت النساء دوماً هن اللاتي يبادرن بالسعى لإحداث تغيير إيحابي أو حماية حقوقهن المهددة في قانون الأسرة في السياقات الإسلامية، يتزايد دور النساء في قيادة حركات المطالبة بإعادة صياغة مفاهيم العلاقات الأسرية استناداً إلى صياغة واضحة المعالم لمفهومي المساواة والعدل.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على هذا المطلب الخاص بإحداث تغيير إيجابي في قوانين الأسرة وحماية الحقوق، موضحةً السبل التي ساعدت بشكل متزايد في جعل تحقيق المساواة والعدل داخل الأسرة المسلمة أمرًا ممكنًا. وتطرح الورقة، بعد الاستشهاد بأمثلة عن مدى اتساع مجال التنوع في الأنظمة القانونية والقوانين المتعلقة بالأسرة في البلدان والسياقات الإسلامية، مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تستخدمها الناشطات لتعزيز المساواة والعدل في قوانين الأسرة وتعاملهن مع الظروف التي تتعرض فيها الحقوق الحالية للتهديد. ونظراً لضيق المساحة المتاحة، لا يمكن لهذه الورقة، مناقشة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المهولة التي حدثت داخل المجتمعات الإسلامية والتي تُبرز ضرورة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الأسرية استناداً إلى مبادئ المساواة والعدل.

وينبغي القول إن تعريف الفترة المعاصرة بالنسبة لقوانين الأسرة في السياقات الإسلامية ليس بالأمر الهين. ففي بعض البلدان (في جنوب آسيا على سبيل المثال)، بدأت عمليات التقنين –وهي غالباً ما تمثل الأداة الرئيسية لتغيير القوانين– إبان الحقبة الاستعمارية واتسعت في حقبة ما بعد الاستعمار. وفي بلدان أخرى (مثل دول الخليج وأجزاء من دول الغرب الأفريقي المتحدث باللغة الفرنسية)، لم تُثَر قضية التقنين إلا في العقد الماضي. في حين يمثل قانون الأسرة الإسلامي في بلدان أخرى (مثل نيجيريا) جزءاً من مسلسل مستمر من عدم التقنين يعود إلى فترة دخول هذه المجتمعات في الإسلام. ولأغراض هذه الورقة، سأركز عرضي على ما حدث من تطورات على مدار الأربعة عقود الماضية. وهي فترة شهدت ظهور واضح لقوتين متكافئتين، وهما العمل الجماعي للناشطات دفاعًا عن حقوقهن، والرؤى الشمولية للدين التي تسعى للتحكم في السياسة والمجتمع (يشار إليها في بعض الأحيان باسم حركات الأصولية الدينية).

أولاً: التنوع في الأنظمة السياسية ونواتج قانون الأسرة بالنسبة للمرأة

طالما اتسمت عمليات إصلاح القوانين في السياقات الإسلامية بالتنوع الشديد نظراً لتباين الأنظمة القانونية، والأنظمة السياسية والعادات الاجتماعية التي توجه تفسير وتطبيق القوانين وكذلك تفاسير الفقه الإسلامية السائدة في هذه المجتمعات.

وثمة تنوع فيما يتصل بمصادر القانون، يتراوح بين التفاسير المتعددة للقرآن والسنّة، إلى القانون العام إبان الحقبة الاستعمارية، وقانون نابليون والقانون السوفييتي. وتطبق بعض البلدان، مثل نيجيريا، مزيجاً من أنظمة قانونية متعددة، يتوازى معها تعدد المحاكم، فهناك المحاكم العرفية والشرعية والعامة[١]، بينما تطبق بلدان أخرى، مثل تركيا، نظاماً أحادياً. وفي بعض البلدان، مثلما هو الحال في الكاميرون والهند، يمكن للزوجين اختيار النظام الذي يرغبان في

١ تستخدم كلمة عام هنا لوصف قوانين الأسرة التي طبقتها سلطات الاحتلال والتي لم تكن مستندة إلى التقاليد أو إلى التعاليم الإسلامية. وغالباً ما يطلق عليها قوانين علمانية أو مدنية، إلا أنه لما كانت جميع قوانين الأسرة في جوهرها قوانين مدنية ولما كانت تلك القوانين في كل الأحوال تقريبا تقوم على المفهوم المسيحي للأسرة فقد تجنبت اللفظين لعدم صحتهما.

المضي بموجبه (سواء كان نظاماً عرفياً أودينياً أو عاماً)، وفي بلدان أخرى مثل مصر وسريلانكا (حيث يمثل المسلمون أغلبية في الأولى وأقلية في الثانية)، يخضع الزوجان لأحكام قوانين الأسرة الإسلامية. وبينما تتميز ماليزيا بنظام فيدرالي يخول لكل ولاية من ولاياتها الاختصاص بوضع قوانين للأسرة وتطبيقها، تتسم الجزائر بالمركزية الشديدة داخل هيئة واحدة في الدولة. وفي بعض البلدان التي تضم أقليات مسلمة مثل بريطانيا وألمانيا، غالباً ما تستخدم المحاكم قانوناً مدنياً موحداً يختلف تطبيقه في القضايا التي يكون أطرافها مسلمون عما إذا كان أطرافها من غير المسلمين. كما تتنوع أنظمة المحاكم أيضاً؛ ففي باكستان تنظر محكمة أسرة واحدة في قضايا كافة الجماعات الدينية، بينما تطبق سوريا نظاماً قضائياً متعدداً للفصل في مسائل أصحاب الديانات المختلفة.

تتداخل وتتشابك قوانين الأسرة والقوانين الجنائية في العديد من القضايا المتعلقة بحياة النساء؛ فعلى سبيل المثال، يمكن للشرط الخاص بتسجيل الزواج، وهو الذي يعد خطوة إيجابية على طريق الإصلاح، أن يصير أقل نفعاً للمرأة إذا ما تم تجريم العلاقة الجنسية خارج مؤسسة الزواج السليم من خلال تطبيق قوانين الحدود. وفي بعض الأنظمة، يجرّم أيضاً أي انتهاك لأحكام قانون الأسرة (مثل الأحكام المتعلقة بتعدد الزوجات، والأطفال والزواج المبكر، والنفقة). وبشكل أعم، غالباً ما يرتبط قانون الأسرة بالقانون الدستوري، الذي قد يعترف مثلاً بوضع القانون العرفي أو القانون الشرعي أو كلاهما، بما في ذلك الأمور المتعلقة بقضايا الأسرة، أو قد يشكل ما قد يبدو أنها متناقضات يستعصي حلها، بين العدل بين الجنسين والحق في الحرية الدينية.

كل هذه الأطياف المختلفة تنجم عنها نتائج عملية مختلفة بالقدر نفسه على حياة النساء. فبنغلاديش لا تنص قوانينها على أي إشارة إلى النفقة، بسبب تأثرها بعادات تنكر على النساء حيازة أي ممتلكات، في حين تنص القوانين التونسية –على الأقل قانون الأسرة– على النفقة. في سريلانكا وفي جنوب شرق آسيا حيث يسود المذهب الشافعي، يشترط وجود ولي للعروس المسلمة وإن كانت بالغة، في

حين ينتفي هذا الشرط في باكستان وبنغلادش حيث يطبق المذهب الحنفي. كما أن ثمة تنوع كبير في المواقف القانونية بشأن تعدد الزوجات، يتراوح ما بين المنع التام للتعدد (كما الحال في تونس، حيث الشريعة مصدر التشريع، وتركيا، حيث مصدر التشريع علماني)، إلى غياب أي تنظيم له (مثل السعودية ونيجيريا) مرورًا بنظم يخضع هذا الأمر فيها إلى تنظيم جزئي (كما في مصر وماليزيا ودول شرق أوسطية وآسيوية عديدة أخرى). ينسف هذا التنوع المذهل أسطورة العالم المسلم الواحد، المتجانس، الذي يزعمه المستشرقون ووسائل الإعلام العالمية على حد سواء، وكذلك القوى اليمينية داخل المجتمعات الإسلامية.

غير أن القاسم المشترك هنا هو أنه مهما تباينت مواقف القوانين والأعراف المتعلقة بقضايا قانون الأسرة، فكثيراً ما يجري تبرير هذا التباين استناداً إلى الدين أو الحفاظ على الهوية الدينية –الوطنية أو الدينية– العرقية. فأغلب النساء يتعرضن للتهميش من جانب هياكل السلطة التي تحدد عمليات الإصلاح التشريعي وتشكيل الهوية المجتمعية. ومن ثم، فنادراً ما تتناول القوانين المحلية والأعراف احتياجات النساء وشواغلهن التي تنشأ من كفاحهن اليومي، إن حدث وتطرقت إليها من الأساس. وفي السياقات الإسلامية التي جرى فيها استحداث تشريعات أو تغيير لتقاليد وأعراف بما يزيد من اختيارات النساء الحياتية، كثيرًا ما كان الهدف من وراء هذه الإجراءات تقوية المجتمع الديني/العرقي أو المجتمع الوطني، وليس تمكين النساء – أو بالتحديد النساء المهمشات – في حد ذاتهن.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى مدار القرن الماضي، نجحت مطالب النساء المتعلقة بإحداث تغيير في شكل حياتهن الأسرية –التي غالباً ما تؤثر تأثيراً عميقاً على احتمالات انخراطهن في المجال العام– في تحقيق بعض التغييرات المفيدة في قانون الأسرة. ففي بعض الأحيان، ومع تسارع وتيرة الأحداث منذ بداية القرن الواحد والعشرين، أجريت تغييرات إجمالية وإيجابية على كافة المفاهيم التي تشكل أساس العلاقات الأسرية.

ثانياً: مطالب الجماعات النسوية بالمساواة والعدل

من المهم أن نتذكر أن المقصد من وراء المطالبة بتحقيق المساواة والعدل في قانون الأسرة هو تحقيق الإصلاح ومقاومة الإصلاح الرجعي. وسوف أتناول بالشرح مسألة الإصلاح الرجعي في القسم الخاص ببناء الأمة وأسلمة الدولة وسياسات الهوية. إضافة إلى ذلك، فإني أنظر إلى لفظة الجماعات النسوية على أنها تضم رجالاً أعلنوا رفضهم لما تسبب فيه النظام الأبوي الذكوري من قهر لحياة الرجال والنساء على حد سواء، حتى وإن تجنب العديد من الرجال، بل والنساء، ممن هم جزء من هذا الصراع، تعريف أنفسهم على أنهم "نسويين".

وقد نشأت العديد من مطالب المساواة والعدل –وهي ليست بالمطالب الجديدة– من واقع التجارب المعاشة للنساء التي أظهرت عجز النظم القانونية في شكلها الحالي عن تلبية احتياجاتهن. فعندما قرر رئيس الوزراء الباكستاني الزواج من ثانية في أوائل الخمسينات من القرن الماضي، شحذت زوجته الأولى أقصى قوى المنظمات النسائية الكبرى في باكستان من أجل المطالبة بتقنين قوانين الأسرة الإسلامية ومن ثم وضع حدود لاستغلال الرجال للنساء داخل الأسرة. وبلغت لجنة رشيد، التي تشكلت في عام ١٩٥٥، مداها حين نجحت في استصدار مرسوم قوانين الأسرة الإسلامية لعام ١٩٦١، التي نصت على تسجيل الزواج والطلاق ووضع قيود تنظيمية على تعدد الزوجات.

لقد اكتسبت مطالب النساء بالإصلاح زخماً كبيراً منذ ثمانينات القرن الماضي، عندما بدأت النسويات في التحرك إلى ما هو أبعد من المواقف التبسيطية عن قهر النظام الأبوي الذكوري إلى جمع أدلة بيّنة عن كيفية عمل هياكل القهر. وتعد هذه إحدى الاستراتيجيات التي مكنت من التحرك باتجاه تحقيق المساواة والعدل داخل الأسرة المسلمة، والتي نناقشها بمزيد من التفصيل فيما يلي. حدود المساحة المتاحة تعني أني لن أستطيع الخوض هنا في كافة العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مكنت من تحقيق هذا الحراك، إلا أنه من المهم التركيز على إعادة مفاهيم المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان إلى دلالتها الطبيعية. ومن

ثم، فرغم أن النساء دأبن منذ قرون على المطالبة بتحقيق المساواة والعدل، لم تتبلور هذه المطالب بشكل واع في حركة جماعية لمناصرة لحقوق المرأة إلا مؤخراً، وأصبح المجتمع ككل أكثر تقبلاً للاعتراف بهذه الحقوق. واليوم، أصبحت حتى الأحزاب اليمينية ذات الهوية الدينية مضطرة إلى الزعم على الأقل بمناصرة حقوق المرأة. كما أصبح على الدول التوقيع على معاهدات دولية تقر بموجبها بمساواة المرأة مع الرجل، وأصبحت تتعرض لضغوط متزايدة من أجل سحب تحفظاتها على المواد المتعلقة بالأسرة، في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)على سبيل المثال، التي وضعت تحت ذريعة حماية الخصوصيات الثقافية والدينية. ويعد هذا السياق على درجة بالغة من الأهمية من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء داخل الأسرة المسلمة.[٢]

وعلى الرغم من أن تنظيم النساء لأنفسهن بشكل جماعى للحصول على حقوقهن كان له آثار إيجابية على إصلاحات قانون الأسرة في السياقات الإسلامية، ينبغي لنا أن نتوخى الحذر وأن لا نعزي كافة التغييرات الإيجابية للجهود التي بذلتها النساء فحسب. ففي كوت ديفوار على سبيل المثال (حيث يشكل المسلمون ٣٨٪ من السكان)، يتزايد رفض المجتمع للمحاكم العرفية أو غير الرسمية لصالح المحاكم التي تطبق قانوناً مدنياً عاماً (التي عادة ما تعود على النساء بنتائج أفضل) نظراً لهجرة السكان إلى الحضر وتحلل البنى الاجتماعية التقليدية، وليس بسبب جهود المناصرة التي تقوم بها النساء.

ثالثاً: الاستراتيجيات المستخدمة في تعزيز المساواة والعدل في قوانين الأسرة

يرسم هذا القسم إطاراً عاماً للاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها الناشطات للمطالبة بزيادة حقوق النساء في قوانين الأسرة، أما كيف تستجيب الناشطات

٢ يمثل التحول الحتمي نحو تحقيق تغيير إيجابي في قانون الأسرة المسلمة تناقضاً صارخاً مع التوجه الواضح في مجالات القانون الدولي التي نجح تحالف واشنطون الإسلامى–الكاثوليكى في الرجوع للخلف بفهم حقوق النساء في المناقشات المتعلقة بالقانون الدولي، لاسيما في مجالات الصحة الإنجابية وحقوقها.

للمواقف التي تتعرض فيها الحقوق القائمة للتهديد فسنعرض له في ما بعد في القسم الخاص بعمليات التعديل الرجعي للقوانين. وتيسيراً لعملية التحليل، تنقسم الاستراتيجيات التي نتناولها هنا إلى مجموعتين رئيسيتين: أولاً، الاستراتيجيات المتعلقة بمنهجيات الحملات والمناصرة، ثم الاستراتيجيات الأكثر ارتباطاً بالرؤى التحليلية والمفاهيمية. ولا يتعدى العرض هنا كونه عرضاً شديد العمومية للاستراتيجيات وليس من المتوقع أن يعكس حجم التنوع والابتكار المتضمن، ولا حتى في تجربة دولة واحدة بشأن التغيير الإيجابي. وقد اختيرت الأمثلة المطروحة هنا من حيث الأساس لأنها توضح بجلاء أن تحقيق إصلاحات إيجابية في السياقات الإسلامية هو أمر ممكن بالفعل.

أ- توثيق الوقائع المعاشة للمرأة وخبرات الظلم

أحدى الاستراتيجيات الهامة كانت كشف عيوب النظم القانونية القائمة من خلال البحث المتأني فى التجارب المعاشة للنساء مع القانون. ففي إيران، على سبيل المثال، أدت الحرب الإيرانية العراقية إلى ترمل الآلاف من الزوجات، غير أن قوانين حضانة الأطفال في إيران، المبنية على أساس تفسير ذكوري للفقه الإسلامي، كانت تقضي بأن تفقد النساء أطفالهن في كثير من الأحيان، فينتهون الى حضانة أسرة الزوج المتوفي. ونجحت الناشطات الإيرانيات المدافعات عن حقوق النساء في المطالبة بإصلاح الأحكام الجائرة من خلال نشر أمثلة للمآسي العاطفية التي تسببت فيها هذه الأحكام، وإثارة التساؤلات حول مدى مطابقة هذه الأحكام لشعار ثورة ١٩٧٩ عن الإسلام والعدالة الاجتماعية، وتمجيد السلطات لتضحيات (الرجال) الذين ضحوا بأرواحهم في الحرب.[٣] وفي ماليزيا، في عام ٢٠٠١، نظمت منظمة "أخوات في الإسلام" مؤتمراً صحفياً آملةً في إحراج الحكومة ودفعها إلى إجراء تغييرات تشريعية. إلا أنها لم تنجح في تحقيق الإصلاح المنشود من خلال تقديم المذكرات، فقررت المنظمة تقديم أدلة عامة عن حالات الظلم التي تعانيها النساء المسلمات مع تطبيق قانون الأسرة في نظام المحاكم الشرعية. شرحت إحدى الأمهات كيف كان عليها أن تناضل لخمس

٣ كار وهودفار (١٩٩٦)

سنوات لمجرد أن تحصل على الطلاق من زوج كان يعاملها بعنف بلغ مداه أن ألقى على وجهها سائلاً حمضياً. ونظراً لأنها كانت مضطرة دائماً للهرب من زوجها، لم تتمكن من إقامة الدعوى في الوقت المناسب ومن ثم لم تحصل على نفقتها أو حقوقها المالية التي تكفلها الأحكام الشرعية المحلية. وقد أجبرت مثل هذه الأدلة البيّنة الحكومة على أن تقطع على نفسها وعداً بالإسراع بإقامة نظام محاكم أسرة يوفر الحماية للنساء المسلمات.[٤] وفي عام ٢٠٠٦، انتهجت النساء البحرينيات نهجاً مماثلاً في حملتهن من أجل إصدار قانون للأحوال الشخصية، حيث قامت مجموعة من النساء، اللائي تأثرن تأثيراً مباشراً من ظلم النظام القائم، بجولة في الدول الأوروبية يروين قصص حياتهن ويبنين ضغطاً من أجل تحقيق الإصلاح.

ولعل أسلوب البحث المقارن قد اكتسب شهرة خاصة نظراً لأن الكشف عن أوجه الشبه والتباين في تجارب النساء المعاشة يدعم تحليل هياكل السلطة التي تنجم عنها هذه الخبرات. ومن بين أمثلة البحث المقارن التي أدت إلى دعم مطالب المساواة والعدل داخل الأسرة دعماً عملياً، برنامج "المرأة والقانون في المجتمعات المسلمة"، وهو أحد برامج شبكة النساء في ظل قوانين المسلمين، واستمر قرابة عشر سنوات منذ عام ١٩٩١ وشمل أكثر من عشرين بلد.[٥] وتخطط شبكة المبادرات الاستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي (SIHA) حالياً لإجراء أبحاث إقليمية عن تجارب النساء مع مختلف جوانب قوانين الأسرة.

ب – تعبئة الجهود عبر بناء الإجماع وقواعد العمل واسعة النطاق

حققت استراتيجية بناء الإجماع وقواعد العمل واسعة النطاق نجاحًا ملموسًا في تعزيز جهود مناصرة حقوق المرأة وحشد الرأي العام لتحقيق هدف واحد بعينه.

---

٤ كوبوسامي (٢٠٠١)

٥ انظر
http://www.wluml.org/english/pubsfulltxt.shtml?cmd%5B87%5D=i-87-16766.

على سبيل المثال، وافق البرلمان التركي في عام ٢٠٠١ على إدخال ١٠٣٠ تعديل على القانون المدني التركي. جاء ذلك الانتصار تتويجاً لحملة طويلة الأمد لحشد التأييد من جانب الحركة النسائية التركية. ويضع القانون المعدل أخيراً أسساً للمساواة بين الرجال والنساء داخل الأسرة من خلال إلغاء الفقرة التي تجعل الرجل رب العائلة، والنص على تقسيم ممتلكات الزوجية مناصفة. وجاء ذلك في أعقاب حملة عامة ضخمة اشتركت فيها الجماعات النسائية في سائر أنحاء البلاد، متجاوزة الانقسامات التقليدية داخل الحركة النسائية التركية والمقاومة القوية من جانب القوميين والمحافظين الدينيين الذين كانوا يصرون على الاحتفاظ بتطبيق نظام الملكية المنفصلة منذ عام ١٩٢٦. وبالمثل، تمكن تحالف واسع من المجموعات النسائية في عام ٢٠٠٤، من التغلب على معارضة اليمين الديني والدفع نحو إصلاح المدونة (قانون الأحوال الشخصية). وفي العام الماضي، تشكل في مصر برنامج سيستمر لمدة ثلاثة أعوام يجمع بين ثمان جماعات نسائية بهدف إصلاح قانون الأحوال الشخصية.

كما جرى استخدام الحشد الجماهيري من أجل دعم التغيير التدريجي في المناطق التي لا تتوفر فيها بعد –من الناحية الاستراتيجية– إمكانية إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الأسرية (على الشكل الذي تحقق في تركيا والمغرب). فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٣ ، جمع محامون ومتطوعون آخرون في سوريا ١٥٠٠٠ توقيعاً على مشروع تعديل الأحكام المتعلقة بحضانة الأطفال لصالح النساء؛ بما يكفي لحمل البرلمان السوري على الموافقة على النظر في الاقتراح. وفي النهاية، تم تغيير قانون الحضانة، إلا أن ذلك لم يحدث إلا من خلال صدور مرسوم من الرئيس (الذي ينتمي للأقلية العلوية) لتجنب إثارة احتجاجات منظمة من جانب المسلمين السنة.[٦] ويوضح ذلك أن الحشد الجماهيري يمكن في بعض السياقات أن يسبب ردة فعل عكسية، ومن ثم فربما يعتبر حشد تأييد المشرعين أكثر تأثيراً وفعالية.

---

٦ انظر http://www.ep.liu.se/ea/iap/2005/003/iap05003.pdf.

جـ - كسب تأييد المشرّعين وزيادة مدى الوقع السياسي

يعاني إصلاح قوانين الأسرة من عدد من القيود؛ من بينها عدم وصول أصوات من هم في أشد الحاجة للإصلاح، النساء عادة، إلى المشرعين. ومع ذلك، فإن كسب التأييد بشأن إصلاح قانون الأسرة، دون الحاجة للبدء بحشد هائل للرأي العام المؤيد للإصلاح - قد أثبت نجاحه. ومن الأمثلة الحديثة، في عام ٢٠٠٠ ازدادت خيارات الطلاق للنساء المصريات من خلال إقرار مفهوم الخلع. فقد بذلت المجموعات النسائية جهوداً حثيثة من أجل التوحد حول هذه القضية وسعت إلى الحصول على دعم أعضاء البرلمان المصري من الرجال. كما تمكنت من كسب تأييد وزير العدل وتحديد أسماء أبرز أعضاء المجلس ممن يستطيعون إقناع أعضاء آخرين.

وعلى نحو متزايد، بدأت النساء بتناول مفاهيم المواطنة واستخدام قوة أصواتهن الانتخابية في زيادة فرصهن السياسية، بما لا يدع مجالاً أمام المشرعين والحكومات والسلطات للمجازفة بتجاهل مطالب المرأة. وقد لعبت مسيرة المليون وحملة التوقيعات اللتان نظمتا لصالح تحقيق إصلاح كلي في قانون الأسرة بالمغرب دوراً هاماً في ضمان نجاح الحملة، كما نظمت في إيران حملة مماثلة لجمع مليون توقيع لدعم الإصلاح أيضاً.

غير أنه في السياقات السياسية التي تميز العديد من بلداننا، فثمة مخاطر من الجهود التي تبذل من أجل حشد تأييد جماعة بعينها من صانعي القرار أو أعضاء البرلمان. ففي فيجي قضت إحدى المحاميات الناشطات، التي تنحدر من أصول هندية مسلمة، سنوات عديدة في حشد تأييد البرلمانيين لإجراء حزمة شاملة من الإصلاحات على قانون الأسرة، لتفاجأ بحل البرلمان أثناء فترة اضطراب سياسي في نفس الأسبوع الذي تم فيه عرض الحزمة للنقاش البرلماني. وبعد عودة الاستقرار نوعاً ما، اضطرت المحامية لأن تبدأ من نقطة الصفر مرة أخرى، والعمل مع مجموعة جديدة تماماً من السياسيين والبرلمانيين، وبالرغم من هذا فقد كللت جهودها بالنجاح في النهاية وأصبحت فيجي الآن من أكثر البلدان تقدماً في العالم في مجال قانون الأسرة.

د – التركيز على التعديلات الإجرائية

وبالإضافة إلى ما سبق، نادت الجماعات النسوية بإدخال إصلاحات إجرائية وأقرت بأن القانون يعد أكثر من مجرد كونه مدونة للأسرة، وأن الفوز بضمانات للحقوق داخل نص القانون لا يتعدى كونه أكثر من نصف المعركة. ولعل بعض جوانب فشل النظم القانونية القائمة في التصدي لاحتياجات النساء يتمثل في اتصالها بالمرأة تحديداً، مثل غياب هيئة قضائية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. وثمة أوجه أخرى، مثل غياب المساعدة القانونية وتأخر الإجراءات لمدد طويلة، والمساحات الرمادية في ما يتعلق بالصلاحيات، وكذلك ضعف الصياغة القانونية التي تعرّض أصحاب الدعاوى القضائية لخطر الانحيازات الثقافية والاجتماعية، وتعوق تحقيق العدل لكل الجماعات الضعيفة. غير أن هذه الجوانب مهمة بشكل خاص للنساء اللاتي يعانين من نزاعات أسرية، حيث أنه في العديد من دوائر الاختصاص تشكل القضايا التي ترفعها النساء أغلب قضايا قانون الأسرة والعنف الأسري، ويؤدي عجز الأنظمة القانونية عن ضمان حقوقهن وحمايتها إلى تعرضهن للخطر في محيطهن المباشر، أسرهن.

وعلاوة على ذلك، فربما يكون التركيز على إدخال تعديلات على القانون الإجرائي أكثر سلاسة وقد يحقق نتائج فورية تخفف من معاناة الآلاف من أصحاب الدعاوى المحتملين، لاسيما عندما يكون السياق السياسي معاكسًا لإجراء إصلاحات تشريعية كبرى. لم يأتِ توسيع حقوق النساء المصريات في الطلاق من خلال إضافة "الخلع" بشكل صريح إلى قائمة أشكال الطلاق الممكنة، بل عبر تعديلات إجرائية صيغت صياغة ماهرة. وقد أظهرت حدة الجدال الدائر في وسائل الإعلام حول النصوص المقترحة أنه لو مرّ الإصلاح بقنواته المباشرة، فربما ما كان للتعديل أن يتم.

هـ – الاتصال والمناصرة والتأثير على الرأي العام

تتميز أغلب الحملات الناجحة الهادفة للتغيير بعناصر اتصال ومناصرة جماهيرية قوية، وقد اتخذت جهود إصلاح قانون الأسرة المنهج ذاته. ففي

الجزائر، أصدرت حملة "٢٠ سنة بركات" (عشرون عاماً . . كفى) مادة دعائية قصيرة رائعة على إسطوانات دي في دي تحتوي على أغنية الحملة مما أدى إلى إثارة قضية قانون الأسرة وبث الروح في النساء من جميع الفئات الاجتماعية لتقديم الدعم. بينما أصدرت القائمات على حملة الإصلاح في المغرب العديد من المطبوعات شديدة التأثير والفعالية الموجهة لمختلف فئات الجماهير، بما في ذلك كتيب بعنوان "**ضروري وممكن**" صمم خصيصاً للحصول على مناصرة ودعم الملك ومن لديهم القدرة على إصدار مدونة جديدة. وقد دأبت منظمة "أخوات في الإسلام" بماليزيا على إقامة تحالفات مع وسائل الإعلام واستخدامها في زيادة الضغط الاستراتيجي على المشرعين بغية تحقيق تغيير إيجابي في قانون الأسرة. في حين أدت عملية المناصرة الجماهيرية في باكستان التي بدأت منذ عدة أعوام في إدخال تعديلات مهمة على النصوص المتعلقة بـالزنا – وهو أحد الموضوعات التي تتصل اتصالا وثيقاً بمسألتي صحة الزواج واختيار الزوج.

و – مطالب الإصلاح ضمن إطار الدين

إن المطالبة بالحق في الاجتهاد واستخدام الأدوات الفقهية، مثل التخير والتلفيق (اختيار التفاسير الملائمة للسياق من بين المدارس الفقهية المختلفة) كأساس لإجراء إصلاح إيجابي في قانون الأسرة في السياقات الإسلامية ليس بالأمر الجديد. ففي الفترة السابقة لاستقلال الهند، استند قانون حل الزيجات بين المسلمين لعام ١٩٣٩، والذي قنن حصول النساء على الطلاق، على مذاهب أخرى بخلاف المذهب الحنفي السائد في الهند والذي لا يعطي النساء الحق في الطلاق إلا في أضيق الحدود. وفي تونس، أعطى استخدام الاجتهاد مشروعية للإصلاح الذى قامت به الدولة في قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٦،[٧] والذي اشتهر بحظره لتعدد الزوجات على أساس إعادة تفسير النصوص القرآنية. كما أن الاجتهاد كان هو المرجعية المباشرة للجنة رشيد التي كانت سبباً في إصدار مرسوم قوانين الأسرة الإسلامية في باكستان عام ١٩٦١.

٧ كيلي (١٩٩٦: ٨١-٣).

أما الجديد فهو تزايد الثقة في المطالبة بالحق في الاجتهاد من جانب الباحثات والمتخصصات في العلوم الدينية الداعيات للمساواة والعدل داخل الأسرة، وكذلك من جانب المجموعات النسائية. وقد ركزت الأخيرة تركيزاً خاصاً على تعليم المرأة نفسها بنفسها أحكام الفقه والتفسير.

وتذهب الكثير من المصادر إلى أن العدل بين الجنسين يتوافق توافقاً تاماً مع مبدأ العدالة الاجتماعية ومصلحة المجتمع في الإسلام،[٨] بل ويعد مكوناً رئيسياً فيه. ولا يتسع المجال في هذه الورقة أن نتحدث عما إذا كان استخدام حجج من داخل أحد الأطر الدينية يعد استراتيجية ملائمة في أي سياق بعينه. غير أنه من الواضح، على مدار العقدين الماضيين تحديداً، أن المنظمات النسائية –في مواجهة تنامي القوة السياسية للجماعات الدينية، وأمام حقيقة أن الدين هو أحد أوجه الحياة الاجتماعية، بنت على نحو مطرد أيضاً مطالبها بإجراء إصلاحات إيجابية داخل إطار ديني. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، قامت "أخوات في الإسلام" –بنجاح ودون أي تنازلات– بالدعوة ضمن الإطار الديني من أجل تحقيق إصلاحات إجرائية وقانونية تفيد النساء في مجالات قانون الأسرة والعنف ضد المرأة. وقد وجهت الحكومة الدعوة إلى المنظمة لتقديم المزيد من التوصيات بشأن إدخال إصلاحات على قانون الأسرة، كما طورت المنظمة علاقات عمل جيدة مع عدد من قضاة نظام المحاكم الشرعية. وحالياً تأتي بعض التفسيرات الجديدة، والأكثر تقدمية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والإسلام، من إندونيسيا حيث قادت المؤسسات البحثية التابعة للدولة والجامعات الإسلامية محاولات إصلاح قانون الأسرة.

وعلى مدار العقدين الماضيين، تميزت إيران بالمناقشات القوية الفعالة حول إصلاح قانون الأسرة ضمن إطار الدين. وسواء كان الأمر اختياراً استراتيجياً، مع التسليم باستحالة استخدام مناهج علمانية أو مناهج يفترض أنها ذات إطار غربي حقوقي أو كليهما، أو كان من منطلق الاقتناع بأن التفسير التقدمي للإسلام

٨ النعيم (١٩٩٠)؛ حسن (١٩٩٢)؛ ودود–محسن (١٩٩٢).

يوفر للمرأة إمكانية الحصول على حقوق متساوية داخل الأسرة، فإن المجموعات النسائية في إيران بدأت حركة قوية متميزة من أجل الإصلاح، رافضةً التفاسير التقليدية التي تم العمل بها في الفترة التالية لعام ١٩٧٩ مباشرة. فقد تعاملن مع علماء الدين وفتحن مناقشات عامة واسعة النطاق؛ ووثقن بعناية تأثير الأحكام التي تنطوي على عدم المساواة، بما يتيح الاستماع الى خبرات النساء الحياتية اليومية. واستطاعت النساء الإيرانيات، من خلال شن الحملات والحساب الدقيق لاستخدام قواهن الانتخابية، في استصدار عقد زواج رسمي جديد يتضمن قائمة تفصيلية بحقوق الزوجة في حالة الطلاق. كما ينص على تقسيم ممتلكات الزوجية مناصفة في حال وقوع الطلاق دون ذنب من الزوجة. وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ١٩٩٣، وبعد كفاح آخر للمجموعات النسائية، أصبح الرجال الذين يطلّقون زوجاتهم ملزمين قانونياً بدفع أجر الأعمال المنزلية لزوجاتهم، إضافة إلى النفقة والمهر وفقاً لقانون الأسرة الإسلامي. وتحدد المحكمة المبلغ الدقيق على أساس عدد سنوات الزواج ووضع الزوجين. و تجادل الناشطات الإيرانيات –مع اقرارهن بصعوبة تنفيذ هذه الأحكام، بأن هذه الإصلاحات قد عززت كثيراً من قوة النساء على المساومة، ونجحت تحديداً في تصحيح بعض الاختلالات في أحكام حضانة الأطفال والطلاق لصالح النساء.[٩]

لكن منهج "الاصلاح من الداخل" قد يمثل إشكالية في البلدان التي تضم مجتمعات كبيرة من غير المسلمين، إذا ما جعل للدين الأولوية بين مصادر السياسة العامة. ومرة أخرى، يأتي تفصيل المشكلات من ماليزيا، فحيث يشكل المالاي أغلبية السكان المسلمين في ماليزيا، فإن تحقيق أي نجاح في إعلاء موقف القانون الإسلامي داخل النظام القانوني قد تراه الأعراق الأخرى من غير المالاي على أنه مكسب للمالاي، ومن ثم الانتقاص من المجال المتاح للمؤسسات غير الإسلامية.[١٠] وهو ما يثير قلق المجموعات النسائية بسبب تأثيره السلبي المحتمل على التناغم الاجتماعي.

---

٩ كار وهودفار (١٩٩٦).

١٠ إندوت (٢٠٠٠: ٢٥).

ويمكن تقسيم دول الغرب الأفريقي الناطقة بالفرنسية إلى مجموعتين، إحداهما تطبق مدونات أسرة موحدة على كل المجتمعات (عادة استناداً إلى قانون نابليون مع بعض المعالجات المستندة إلى الدين والتقاليد، مثل السنغال ومالي)، أما المجموعة الأخرى فجرى فيها صياغة قوانين أسرة موحدة منذ عدة سنوات، ولكنها لم تسن أو تصدر بعد بسبب المعارضة السياسية (مثلما هو الحال في تشاد وغينيا وبنين). وفي كلا المثالين، فإن التركيز التام على إعادة التفسير لا يعتبر أكثر المناهج إفادة من الناحية الاستراتيجية. ففي كليهما، يطالب الإسلاميين بقوانين منفصلة لكل جماعة دينية، وهو ما يثير مخاوف الناشطات من زيادة تقسيم الأمة والتسبب في مشكلات جمة لمن يتزوجن من مجموعات دينية أخرى.

ز – تعدد الأطر المرجعية وإعادة تصور مفاهيم الأسرة

نجحت الحملة الملهمة من أجل إصدار مدونة جديدة بالمغرب في تجنب الثغرات التي تنتج عن استخدام الدين كإطار مرجعي أوحد لمطالب الإصلاح. وكانت إحدى السمات المميزة للحملة تجذرها في أطر مرجعية متعددة تم توضيحها على أنها تكمل بعضها بعضاً وليس على أنها تستثني بعضها بعضاً، وهي المقاربة التي كانت تتبناها الحملات النسوية. استلهمت المغرب نجاح حملة مجموعة ٩٥ المغاربية من أجل المساواة والتي كانت سبباً في إحداث تغييرات إيجابية في الجزائر في عام ٢٠٠٥. وبالفعل، بدا في حالة المغرب أن استخدام أطر مرجعية متعددة كان عاملاً أساسياً في نجاح الحملة. وهذه الاستراتيجية لم تجمع فحسب بين عملية إعادة قراءة الفقه والتأكيد على توافق الأفكار الإسلامية مع مفاهيم حقوق الإنسان، بل قامت أيضاً بتوثيق لوقائع حياة النساء وعلاقتها بالواقع الاجتماعي، بالتركيز على مواطنة النساء والتأكيد على التزامات الدولة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي. مثل هذه الاستراتيجية تقدم في جوهرها شيئاً لكل شخص.

وعلاوة على ذلك، سعت الناشطات في كل من المغرب وتركيا بشكل متعمد إلى إعادة صياغة المفاهيم الحاكمة للعلاقة الزوجية ونجحن في ذلك. لقد نجحن في

الدفع بأن هناك فجوة ضخمة بين البناء الأبوي التقليدي للأسرة (سواء بمقتضى قانون نابليون أو المدونة شديدة الارتكاز على المذهب المالكي) والوقائع الاجتماعية الاقتصادية لعلاقات الأسرة المعاصرة، وأن تلك الفجوة تضر بالمجتمع ككل ومن ثم تتطلب إعادة نظر شاملة.

وقد يكون من الصعب التمييز بين جهود الإصلاح القائمة على إعادة صياغة شاملة لمفاهيم العلاقات الأسرية وبين تلك الجهود التي لا تحدث سوى إصلاحات طفيفة في علاقات القوى القائمة. ويعود هذا الأمر جزئيًا إلى النظم القانونية ووقائع العلاقات الأسرية شديدة الاعتماد على السياق. ومن ثم، بينما أعرب عن خيبة أملي تجاه محتوى قانون الأسرة البحريني الجديد المقترح لاتخاذه منحى تقليدي محافظ، فإن النساء البحرينيات لهن رأي مختلف، إذ تعتبرن أن أي شكل من أشكال التقنين يرسل رسالة جوهرية إلى الرجال بأنه لن يسمح لهم بانتهاك حقوق النساء في الأسرة والإفلات من العقاب؛ بالنسبة لهن يعد هذا الأمر تغييراً جذرياً. فما يبدو تغييراً طفيفاً قد يؤدي، بمرور الزمن، إلى خلق كتلة حرجة تؤدي إلى إعادة ضبط العلاقات الزوجية.

وقد أفسحت التعديلات التي أدخلت على قانون محاكم الأسرة في باكستان عام ٢٠٠٢ المجال أمام إمكانية رفع دعاوى تطالب فيها النساء بنصيب من ممتلكات الزوجية كجزء من إجراءات الطلاق لا الاعتماد على رفع دعوى مدنية منفصلة، وهو الإجراء شبه المستحيل، لاسترداد حقوقها بموجب القانون المدني العادي (وقد يطول أجل هذه الدعاوى في المحاكم لعشرات السنين). وفي شبه القارة الهندية جرت العادة أن تضطر النساء اللاتي يقمن بتطليق أزواجهن إلى التخلي عن أي أمل لاسترداد أو اقتسام ممتلكات الزوجية. ويظهر ذلك اختلالاً خفياً في العلاقات الزوجية يقوم على التهديد بتعرض المرأة للخسارة المادية أو الفقر أو كلاهما إذا ما مارست حقها في الطلاق. وقد يساعد القانون الجديد كثيراً في معالجة هذا الاختلال، إذا ما تمكنت النساء من استخدامه بشكل روتيني.

إن استخدام الأطر المرجعية المتعددة وإعادة صياغة مفهوم الأسرة ليست بالأفكار التي يسهل ترويجها بين عشية وضحاها. ولعل أحد المناحي المهمة لهذه المقاربة الاستراتيجية لمسألة إصلاح قانون الأسرة في المغرب وتركيا هو ما ذكرته الناشطات في كلا البلدين عن أدراكهن لمدى انخراطهن في هذا العمل لأجل طويل، حيث أن هذه الرؤية الجديدة تتطلب التزاما دائماً بالتغيير والتي من شأنها التغلب على ما يحدث من انتكاسات وعقبات خلال عملية التغيير.

رابعاً: مناهج الإصلاح الرجعي

بالرغم من التقدم الملموس الذي أحرز نحو تكريس المساواة والعدل في الأسرة المسلمة في العقود الأخيرة، فقد ظلت أيضاً حقوق النساء القائمة في قانون الأسرة معرضة لتهديدات خطيرة. وقد يأتّي ذلك من أوجه الضعف والتناقض في عملية بناء الأمم بعد الحقبة الاستعمارية، وكذلك مع بروز سياسات الهوية، لا سيما مع وضع الدين كأولوية في التحديد الحاسم لهوية المرء.

وفي ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، أعاقت الدولة، أو رفضت، تحقيق العدل للنساء في العديد من السياقات الإسلامية. في بعض الأماكن، كان ذلك جزءاً من سياسة الدولة "لأسلمة" المجتمع (كما كان الحال في باكستان، والسودان، وإيران، وماليزيا، واليمن في فترة ما بعد التوحيد، ومؤخراً في بعض الولايات النيجيرية)، أو لاستخدام الدين كوسيلة لتطبيق سياسة فرق تسد. وفي فلسطين، لا تنظر النسويات لما تقوم به الدولة الإسرائيلية من الحفاظ على قوانين أسرة مختلفة قائمة على الدين للأقلية العربية باعتباره إقراراً إيجابياً بالتنوع، بل كوسيلة فعالة لتقسيم المجتمع الفلسطيني وتكريس تخلفه الاجتماعي والاقتصادي واستدامته.[١١]

---

١١ روحانا (٢٠٠٦). قد تتغير نية الدولة أيضاً بمرور الوقت. فما كانت رؤية مبدأية للقيادات القومية ما بعد الاستعمار عن احترام الأقليات الدينية في باكستان ربما يكون قد جرى تجاهلها، عن عمد أو عن غير عمد، في ظل الأنظمة المتعاقبة.

وفي أماكن أخرى، نشأت التهديدات ضد حقوق النساء عن انتهازية وتردد الموقف الحكومي الذي تمثل في تقديم حلول قصيرة الأجل وتدريجية لبعض المطالب الأكثر تطرفاً من جانب الفصيل الإسلامي.[١٢] مع فشل الحكومة الجزائرية فشلاً ذريعاً في تلبية طموحات شعبها بعد التحرر من الاستعمار الفرنسي، أقرت مدونة الأسرة الرجعية لعام ١٩٨٤ (والتي جرى إصلاحها في ٢٠٠٥) لاسترضاء نفوذ اليمين الديني.

وقد أدى فشل الدولة في إقرار حقوق المواطنة للنساء والجماعات المهمشة الى السماح بظهور الأنظمة القانونية غير الرسمية مرة أخرى. ففي بنغلاديش، سعت الجماعات الدينية إلى استخدام هذه الأنظمة غير الرسمية كمدخل لتحقيق مزيد من السيطرة الاجتماعية والسياسية. ومنذ عام ١٩٩٣، نفذت مجالس التحكيم القروية (ما يعرف باسم ساليش) عقوبات متطرفة (منها الرجم) على نساء بسبب ارتكابهن جرائم الطلاق من أزواجهن أو اختيار شركاء حياتهن بأنفسهن. وبرغم قرار المحكمة التاريخي عام ٢٠٠١ الذي أعلن عدم قانونية جميع الفتاوى،[١٣] فإن التحالفات السياسية المتغيرة والضغوط من الجماعات الدينية المتشددة يعنى أن تظل المسألة مسألة انتخابات إلى اليوم. وفي أوائل التسعينات في أوزبكستان، سمحت الحكومة بإجراء مناقشات برلمانية وإعلامية حول إمكانية السماح مرة أخرى بتعدد الزوجات. وبرغم أن هذه الأمر لم يتبعه أي إصلاح، فقد عزز ذلك من التحيزات المعادية للنساء في تنفيذ قانون الأسرة.[١٤] ومنذ عدة سنوات في السنغال انتهز بعض مرشحي الانتخابات الفرصة ودعوا إلى تطبيق قوانين أسرة منفصلة قائمة على الدين. ولاتزال هذه التهديدات مستمرة إلى يومنا هذا في مناطق أخرى من العالم. ففي غامبيا تواجه النساء تهديداً بإصلاح قوانين

---

١٢ محمد (٢٠٠٠: ٦٩).

١٣ التماس قضائي رقم ٥٨٩٧ لسنة ٢٠٠٠،
Editor, The Banglabazar Patrika and others vs. District Magistrate and Deputy Commissioner, Naogaon),
في جلسة استماع بحضور منصة من عضوين منهما المستشارة نظمون آرا سلطانا، وهي أول قاضية في المحاكم العليا ببنغلاديش، وتم نشر التقرير برمز ٢١ BLD (٢٠٠١) ٤٥.

١٤ توختاخودييفا (١٩٩٩).

الأسرة يقوم على تفاسير محافظة للفقه الإسلامي في وقت تكافح فيه الحكومة لمقاومة معارضة المتطرفين الدينيين السياسيين الذين يتزايد نفوذهم.
وفي عدد من البلدان التي تضم أقلية مسلمة مهمة، أدى صعود سياسات الهوية الدينية إلى نشوب جدال بشأن إمكانية تطبيق قوانين منفصلة للأسرة المسلمة. وفي الفلبين، وبرغم تراجع جبهة تحرير مورو عن مطلبها بشأن إقامة وطن مستقل للمورو، فقد استمرت في المطالبة بتطبيق المذهب الشافعي التقليدي في تفسير قانون الأسرة المسلمة كجزء من مطلبها بهوية قومية منفصلة، وقد منحت ما طالبت به في عام ١٩٧٧.

ومهما كان العامل وراء التراجع، فإن دور النساء في حفظ الهوية الثقافية والقومية الجماعية[١٥] وإعادة إنتاجها وحمايتها عنى أن تظل النساء غالباً في موقع المتلقي للإصلاح القانوني وأدى إلى التلاعب بالرموز الثقافية مثل قوانين الأسرة وقواعد الزي. وقد تم توثيق تأثير ذلك على النساء بالفعل.[١٦] وبالنسبة للمرأة في إيران وماليزيا والسودان واليمن، فقد عنى التراجع سحب العديد من الحقوق الممنوحة للنساء بمقتضى قوانين سابقة تميزت بطبيعتها التقدمية في فترة من الفترات في العالم الإسلامي.

وفي الأماكن التي طبقت فيها إصلاحات رجعية (سواء من خلال البرلمان أو من خلال مراسيم دكتاتورية)، اتسمت مثل تلك العمليات دائمًا بعدم وجود مجال للنقاش وانعدام التسامح بشأن الاختلاف أو التفاسير البديلة. وفي العديد من السياقات الإسلامية، وحتى في ظل أجواء يفترض أنها ديمقراطية، تسامحت الدول، بل وشجعت، هجمات التشهير التي شنها المتطرفون الدينيون السياسيون ضد المطالبين بإجراء إصلاح قانوني حقوقي.

ويبدو أن تطبيق إصلاحات رجعية على قوانين الأسرة باسم بناء الأمم وإقرار الهوية سمة مميزة في سياقات ما بعد النزاعات التي تندر فيها الموارد وتنكمش

١٥ يوفال-ديفيس (١٩٩٧).
١٦ انظر هيلي-لوكاس (١٩٩٤)، و شهيد وآخرون (١٩٩٨)، ومير-حسيني (١٩٩٩).

فيها الإرادة السياسية بشأن إعطاء الأولوية لحقوق النساء أو إشراكهن في المفاوضات بموجب قرار الأمم المتحدة ١٣٢٥ (بشأن السلام والمرأة والأمن). وتعد التغيرات الرجعية الأخيرة في قانون الأسرة العراقي مثالاً على ذلك. وفي الفترة التالية للصراع في سييراليون (حيث يشكل المسلمون نسبة ٦٠٪ من السكان)، أدت مساعدات إنمائية دولية إلى إحياء أنظمة قضائية تقليدية ومعادية للنساء إلى حد بعيد.

أدى بروز سياسات الهوية إلى تعقيد جهود الناشطات الداعيات لحماية حقوق النساء وتعزيزها داخل الأسرة. ففي لبنان (مع وجود قوانين للأسرة مختلفة للجماعات الدينية الثمانية عشر التي يعترف بها الدستور)، طالبت الناشطات في عام ١٩٩٨ بتطبيق قانون مدني موحد لمواجهة التشرذم الاجتماعي داخل البلاد. إلا أنه قوبل بمعارضة شديدة من جانب كل من يعلنون أنفسهم حماة لهوية الطوائف المختلفة (باستثناء الدروز)، وتم تجنيبه في نهاية المطاف لأسباب سياسية. وفي الهند التي تتسم بتعدد الأعراق والديانات، كانت قوانين الأسرة في بؤرة التوترات الشديدة بين الجماعات الهندوسية والمسلمة في البلاد بعد تصاعد السياسات الطائفية، وأدت حالة الشغب التي حرض عليها أصوليون مسلمين في عام ١٩٨٦ إلى حدوث تغيير رجعي في قوانين النفقة للمرأة المسلمة. وقد أعيقت جهود الإصلاح النسوية في ظل وجود حكومة أصولية هندوسية لإدارة البلاد، مما أثار المخاوف من أن أي قانون موحد سوف يعنى بشكل أساسي فرض القوانين الهندوسية على جماعات الأقلية.

حماية الحقوق الحالية للمرأة في الأسرة

بالرغم من هذه الصورة المعتمة، فالأمر الجدير بالذكر هو حدوث تحول تدريجي معاكس في الآونة الأخيرة نحو مزيد من المساواة والعدل في عدة من البلدان التي شهدت بعض أشد التغييرات الرجعية فيما يتعلق بحقوق النساء في قانون الأسرة؛ وعادة ما يرجع ذلك نسبياً إلى الجهود النسوية الهادفة لتعزيز وحماية الحقوق داخل الأسرة. ومن ثم، فحتى في الأحوال التي حدث فيها تراجع، أمكن في النهاية إحداث تغيير إيجابي وحماية الحقوق القائمة.

وقد استخدمت النسويات مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لمقاومة الجوانب الإشكالية لعملية الأسلمة المفروضة من جانب الدولة والإصلاح القانوني الناشئين عن ظهور سياسات الهوية، اعتماداً على الظروف الخاصة بكل سياق. ومعظم الاستراتيجيات التي استخدمت لحماية الحقوق القائمة للنساء داخل الأسرة تماثل الاستراتيجيات ذاتها التي ناقشناها في سياق سابق في القسم الخاص بعمليات الإصلاح الإيجابية.

وفي كندا، في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣– ٢٠٠٥، سعى من يعلنون أنفسهم "قادة للمجتمع" إلى تطبيق المحاكم الشرعية للفصل في مسائل الأسرة بين المسلمين بموجب قانون التحكيم لعام ١٩٩١. ورغم أن اللجوء لتلك المحاكم كان من المفترض أن يتم على نحو طوعي، فقد أكد المعارضون للقانون أنه بالنسبة للنساء غالباً ما ترادف كلمة طوعي الإكراه الاجتماعي. وقد اتسمت حملة المقاومة التي كللت في النهاية بالنجاح بتحالف واسع بين مسلمين متدينين، ولادينيين منحدرين من خلفيات ثقافية إسلامية، وعلمانيين داخل المجتمع الكندي الأوسع؛ والمناصرة الجماهيرية من خلال اللقاءات والندوات؛ والمطالبة الواعية المستمرة بحق النساء في إعادة تفسير الدين وتعليم أنفسهن؛ والتأكيد على أن هذه القضية هي قضية تتعلق بالنساء بعيداً عن مسألة الهوية الدينية أو الثقافية.

لعب التشبيك الدولي دوراً فعالاً بشكل خاص في الحملة الكندية، كما كان له دور بارز في العديد من حملات قانون الأسرة الناجحة. الناشطات في السياقات الإسلامية اللاتي يتحدين فرض الهوية من خلال "الأسلمة" وسياسات الهوية غالباً ما يواجهن اتهاماً بأن مطالبهن بالعدل بين الجنسين تتنافي إلى حد ما مع التقاليد والأعراف التي تنشئ امرأة مسلمة صالحة. يوفر التشبيك الدولي ثلاث مميزات مهمة في هذا السياق: أولاً، تدرك المناضلات في سبيل مقاومة الإصلاحات الرجعية بأن هناك نضالات مماثلة في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمكنهن من تحليل هياكل القوة والأهداف السياسية من وراء الإصلاح على نحو أكثر فعالية. ثانياً، يتضمن التشبيك عبر الحدود تبادل المعلومات عن خبرات

النساء بالقانون والإصلاح القانوني في السياقات الأخرى، وهو ما يعزز وعي الناشطات المحليات بالميزات والمخاطر المحتملة للإصلاح القانوني. ثالثاً، يسمح التشبيك بتبادل الاستراتيجيات؛ فبينما قد لا تنتقل هذه الجوانب من سياق بعينه إلى سياق آخر على نحو فعال، فلا شك أن تبادل وتشارك الاستراتيجيات يمكن أن يوحي بمبادرات جديدة.

وبالمثل فإن التشبيك على المستوى الدولي ووجود وعي متجذر محليًا حول القضايا التي تروق للوجدان العام والسياسي يعد أيضاً أمراً ضرورياً لحماية الحقوق القائمة للنساء في قوانين الأسرة في السياقات الإسلامية. وبذلك، نجحت الناشطات في مجال حقوق النساء في مقاومة جهود القوى الدينية السياسية لإدخال إصلاحات رجعية في سياقات متباينة مثل السنغال وباكستان. كما تعمل الاستراتيجية على تعزيز المزيد من الحقوق الجديدة. ففي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، قامت الناشطات اللاتى يطالبن بوضع قوانين أو تحسين تطبيق الجوانب الفقهية غير المقننة، بإلقاء الضوء على الأعداد الضخمة من حالات الطلاق لإثبات أن النصوص القائمة لا تحقق الأسرة المستقرة وهي النغمة السائدة التي ما طفق المحافظون يرددونها.

خامساً – استراتيجيات التمكين طويلة الأجل

ترى الناشطات التركيات المدافعات عن حقوق النساء مثل فيردا شيلاليوجلو، أنه بالرغم من نجاح حملتهن لإصلاح القانون المدني في تركيا، ما يحتاج حقًا للتغيير ليس القانون فقط بل عقلية الناس أيضا. تغيير نظام القيم يحتاج إلى سنين وعقود.[١٧] بمعنى آخر، قد يجري تغيير القوانين، إلا أن هذا الإصلاح القانوني لا يمثل إلا جزءاً صغيراً من التطور المجتمعي.

وحتى بعد نجاح جهود الإصلاح القانوني، فثمة تحد قائم بشأن تمكين النساء من استصدار أحكام إيجابية. وقد أدى ذلك إلى تطور مفهوم الوعي القانوني، وهو

١٧ زمان (٢٠٠١).

الأمر الذي يتجاوز برامج المعرفة القانونية البسيطة التي تعرف الناس بالقوانين والمؤسسات القائمة؛ الوعي القانوني يمكن الناس من تحديد القهر والاستغلال اللذين يتعرضون لهما والتعبير عنهما. وهذه هي المرحلة الأولى في الكفاح من أجل الوصول إلى مجتمع أكثر عدلا وإنصافا.[١٨] أي أنه يتضمن بناء التحالفات بين المنظمات النسائية، والمحاكم التي تنظر في قانون الأسرة، والوزارات ذات الصلة، على النحو الذي يجرى حالياً في المغرب.

الأمر المهم هو أن برامج التمكين القانوني لم تركز على القوانين الأساسية فحسب، بل سعت بشكل واع إلى تتبع وكشف الروابط المتشابكة بينها وبين التقاليد والدين والممارسات القانونيًة، ومن ثم تمكين النساء من تحليل بنى القهر الواقع عليهن ومصادره تحليلاً فعالاً. وقد مكنهن ذلك بالتالي من وضع استراتيجيات أكثر فعالية لإصلاح القوانين بالمعنى الأعم للكلمة. وبذلك، فعندما سعت اللجنة الباكستانية المعنية بالتحقيق في وضع النساء في الفترة ما بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٧ إلى جمع آراء بشأن الإصلاحات القانونية، تمكنت المجموعات النسائية على المستوى الشعبي من تقديم توصيات ملموسة تتعلق بالعادات والقوانين الإجرائية والقوانين الشخصية. وقد جرى إدماجها في التقرير النهائي للجنة لسنة ١٩٩٧،[١٩] وتم العمل ببعض هذه التوصيات في قانون (تعديل) محاكم الأسرة لعام ٢٠٠٢ الذي وفر للنساء تحسنا ملموساً في سبيل تحقيق العدل لهن.

سادساً – تقييم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق النساء في الأسرة

قد لا تكون الوتيرة الفعلية للإصلاح القانوني عاملاً محدداً "للنجاح". فالإصلاح في واقع الأمر غالباً ما يكون سريعاً أينما اهتمت الدولة بالإصلاح لأغراضها الخاصة، وبطيئاً أينما كانت قوته الدافعة تأتي من مطالب النساء بالعدل والمساواة. وحتى عندما نجم الإصلاح السريع عن مبادرة النساء بمطالبهن، فقد ثبت فيما بعد أن هذه السرعة ذاتها تمثل إشكالية، حيث قد لا يجري النظر بتروٍ وتدقيق في تفاصيل الأمور (لاسيما في ما يتعلق بالتطبيق).

١٨ سبحان (١٩٩٢).

١٩ الحكومة الباكستانية (١٩٩٧).

وعلاوة على ذلك، فقد يستعصي تقييم الإصلاح الإيجابي ومقاومة التغيير الرجعي نظراً لأن تأثير تغيير المواقف والسلوكيات قد يستغرق عقودًا، وأيضًا لأن مؤشرات النجاح يمكن أن تكون موطن خلاف سياسي. على سبيل المثال، الإصلاح القانوني الذي يؤدي الى زيادة الحالات التي حصلت فيها النساء على الطلاق، قد تراه المجموعات النسائية التقدمية مؤشرًا ايجابياً، في حين يعتبره المحافظين مؤشراً سلبياً على تفكك الأسرة والمجتمع. كما أن المؤشرات الكمية ليست كافية أيضاً. فعلى سبيل المثال، يمكن لزيادة عدد القضايا التي ترفعها النساء في المحاكم أن يثبت اتجاهين شديدي الاختلاف: إما أن القانون الذي جرى إصلاحه عجز عن توفير أساس آمن لحقوق النساء ومن ثم عجز عن منع نشوب النزاعات؛ أو أن القانون الذي جرى إصلاحه نجح في تمكين النساء من الحصول على حقوقهن داخل الأسرة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي دراسة الإصلاحات من حيث مجمل أثرها على سائر أعضاء المجتمع، وليس على المستهدفين بالإصلاح فحسب. فعلى سبيل المثال، يقال أن التعديل الذي أدخل على الأحكام المتعلقة بتعدد الزوجات في ماليزيا عام ١٩٩٤ بهدف حماية حقوق الزوجة الجديدة، أدى إلى تقويض معنى القانون وتوجهه الأصلي، والذي كان يسعى لتنظيم – ومن ثم تثبيط – تعدد الزوجات ودعم حقوق الزوجة الأولى.

وفي النهاية، فمن الضروري رفض الفكرة القائلة بأن فشل الجهود التي كانت ترمي إلى إحداث إصلاح إيجابي أو منع حدوث تغير رجعي يعد فشلاً شاملاً. فما يوضع من برامج وما يقام من تحالفات أثناء فترة الحملات الحقوقية، وما يجري من تعزيز للتحليلات، ونشر للوعي العام، وما يكتسب من خبرات من خلال التفاعل مع الهياكل السياسية وصنع القوانين، وما يثار من قضايا اجتماعية عديدة ذات صلة قد يؤدي في الحقيقة إلى عمليات تغيير أكثر عمقاً واتساعاً.

الخاتمة

يتطرق إصلاح قوانين الأسرة وحماية الحقوق داخل الأسرة إلى قضايا مختلف عليها سياسياً حول الهوية الثقافية، ويثير تساؤلات بشأن حقوق الدولة ومسؤولياتها تجاه المجتمع والأفراد، ويشكك في مدى النفع من وراء ديناميات النوع الاجتماعي القائمة، كما يتطرق لحقوق شرائح من المجتمع هم الأكثر عرضة لتكميم أصواتهم، وهم النساء والأطفال. يجب أن ينظر للتغييرات في القانون على أنها عملية اجتماعية، عملية لا تمثل فيها التعديلات النصية إلا جزءاً صغيراً. وعندما ننظر من هذا المنظور الأوسع يمكننا حينها فقط توقع الثغرات المحتملة للإصلاح وفهم أثرها على كافة جوانب التفاعل الاجتماعي وهياكل القوة. وعلاوة على ذلك، فإن الظروف التي تمكن من إجراء إصلاح إيجابي أو التي تحدث تغييراً رجعياً، وكذلك الاستراتيجيات التي تتبعها الناشطات الحقوقيات، التي تساعد في خلق مثل هذه الظروف أو الاستجابة لها، تتباين وفقاً لمقتضيات كل سياق على حدة. فلا عجب إذن أن الانخراط في مسائل إصلاح الأسرة وحماية الحقوق داخل الأسرة يشكل أمراً بهذه الدرجة من الصعوبة والتحدي.

ولا شك أنه قد حدثت انتكاسات شديدة في بعض السياقات، وأن التحديات لا تزال قائمة في العديد من السياقات الأخرى بسبب عوامل مثل الصراعات الإقليمية والوطنية، وارتفاع معدلات الفقر، وتمادي النظم السلطوية والقوى التي تستغل الدين والهوية الدينية في تحقيق مكاسب سياسية. إلا أنه برغم سطوة هذه القوى، فإن قوانين الأسرة في السياقات الإسلامية على مدار العقود الأربع الماضية عموماً قد أخذت في التحرك تدريجياً وحتمياً في اتجاه إيجابي. فبينما تشترك العديد من القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه العملية، فإن جهود الناشطات الحقوقيات قد أوضحت بشكل جلي أن تعزيز وحماية المساواة والعدل في الأسرة المسلمة أمر ضروري وممكن. فعلى مدار السنوات العشرة الماضية، ظهر اتجاه جديد يتسم بالإيجابية في قوانين الأسرة، مما يؤكد على أن إعادة الصياغة الشاملة لمفاهيم الأسرة الإسلامية تدعو إلى إنهاء علاقات السيادة والإخضاع البالية والفاشلة والعاجزة، واستبدالها بعلاقات مساواة وعدل قائمة

على الحب والمودة. وقد يكون تحقيق هذه الرؤية عن الأسرة مشروعاً طويل الأمد، غير أن التطورات الأخيرة أظهرت أنه من الممكن الآن تصور مثل هذا الواقع في السياقات الإسلامية.

المراجع:

- An-Naim, Abdullahi Ahmed (1990), *Towards an Islamic Reformation: Civil Liberties, Human Rights and International Law*, Syracuse University Press, Syracuse.
- Balchin, Cassandra (ed.) (1999), Reaching Out Changing Our Lives: Outreach Strategies and Women Living under Muslim Laws, Muslim Womens Research & Action Forum, Colombo.
- Endut, Noraida (2000), Malaysias Plural Legal System and Its Impact on Women, in Maznah Mohamad (ed.), *Muslim Women and Access to Justice*, Womens Crisis Centre, Penang.
- Government of Pakistan, Report of the Commission of Inquiry for Women, 1997.
- Hassan, Riffat (1992), *Selected Articles*, Women Living Under Muslim Laws, Grabels.
- Helie-Lucas, Marie Aimée (1994), *Linternationalisme dans le mouvement des femmes: les reseaux internationaux de femmes*, Occasional Paper No. 4, June 1994, Women Living Under Muslim Laws, Grabels.
- Kar, Mehranguiz and Hoodfar, Homa (1996), Personal Status Law as Defined by the Islamic Republic of Iran, in Homa Hoodfar (ed.), *Shifting Boundaries in Marriage and Divorce in Muslim Communities, Special Dossier*, Women Living Under Muslim Laws, Grabels.
- Kelly, Patricia (1996), Finding Common Ground: Islamic Values and Gender Equity in Tunisias Reformed Personal Status Law, in Homa Hoodfar (ed.), *Shifting Boundaries in Marriage and Divorce in Muslim Communities, Special Dossier*, Women Living Under Muslim Laws, Grabels.
- Kuppusamy, Baradan (2001), Muslim Women in Plea for Sharia Law Redress, *South China Morning Post*, 29 August.
- Mir-Hosseini, Ziba (1999), *Islam and Gender: The Religious Debate in Contemporary Iran*, Princeton University Press, Princeton.
- Mohamad, Maznah (2000), Islamic Family Law Reforms in Malaysia: Problems and Prospects for Womens Empowerment, in Mazdah Mohamad (ed.), *Muslim Women and Access to Justice*, Womens Crisis Centre, Penang
- Rouhana, Hoda (2006), Muslim Family Laws in Israel: The Role of the State and the Citizenship of Palestinian Women, in *Dossier 27*, Women Living Under Muslim Laws, London.
- Shaheed Farida, Sohail Akbar Warraich, Cassandra Balchin, and Aisha Gazdar (1998), *Shaping Womens Lives: Laws, Practices and Strategies in Pakistan*, Shirkat Gah, Lahore.
- Sobhan, Salma (1992), Legal Literacy and Community Development in Bangladesh: Bangladesh Rural Advancement Committee, in Margaret Schuler and Sakuntala

Kadirgamar-Rajasingham (eds.), *Legal Literacy: A Tool for Womens Empowerment*, United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), New York, New York, pp. 229-45.

- Tokhtakhodjaeva, Marfua (1999), Traditional Stereotypes and Womens Problems in Post-Soviet Uzbekistan: A Survey of the Mass Media, in *Dossier 22*, Women Living Under Muslim Laws, Grabels, pp. 32-42.
- Wadud-Muhsin, Amina (1992), *Quran and Woman*, Penerbit Fajar Bakti, Kuala Lumpur.
- Yuval-Davis, Nira (1997), *Gender and Nation*, Sage, London
- Zaman, Amberin (2001), Turkey to Expand Rights of Women, Los Angeles Times, 25 October.